اقتصاديات اللغة ومدى الاستثمار في اللغة العربية
دراسة تجريبية

ريم بنت راشد بن محمد الدوخي

مقدمة

الحمد لله مسبب الأسباب، والصلاة والسلام على رسوله وصفوته الأحباب، وعلى آله وصحبه أولي البصائر والألباب، وبعد:

تعد اللغة هي وعاء الثقافة ومصدر الحضارة، حيث تشكل الخطوة الأولى نحو التقدم والنهضة وبدونها ينعدم الجنس البشري، كما تتشكل اللغة في كل النشاطات التي يمارسها المجتمع وأفراده سواء أكانت ثقافية أم اجتماعية أم تعليمية أم اقتصادية...إلخ، وبما أن اللغة تشكل مستوى التقدم والحضارة عمدت بعض الدول إلى استخدامها من ناحية الاستثمار فيها ورفع عائدها الاقتصادي، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى سياسة وتخطيط لغويين حتى يتم تحقيق متطلبات كل دولة.

ولما كانت قضية الاستثمار في اللغة من القضايا التي قلّ الحديث عنها، ولم تجد الباحثة أي عملية تطبيقية في هذا المجال، لذا أرادت أن تخوض هذا المضمار في ضوء دراسة تجريبية، إذ اختارت عينتين لتجري من خلالهما دراستها، وهما: الموظفون في مكاتب الاستقدام، والأكاديميون، حيث استعانت بأداتين للبحث، هما الاستبانة والمقابلة.كما تهدف الباحثة من هذه الدراسة للوصول إلى نتيجة معينة، وهي مسألة ارتفاع العائد الاقتصادي للدولة وانتشار اللغة العربية والاستثمار فيها، وحل العديد من المشاكل أهمها البطالة. وفي الخاتمة ستقدم الباحثة النتائج التي توصلت لها من خلال مسيرتها البحثية في هذه الدراسة. ومن ثم تردفها بنموذج الاستبانة المقدمة للعينتين.

تمهيد:

تعود بدايات الاستثمار في اللغة إلى الحضارات العربية القديمة، فقد استطاع التجار العرب أن ينشروا الدين الإسلامي واللغة العربية في آسيا وأفريقيا بشكل غير مقصود، إذ أن هدفهم من الترحال بالأساس هو التجارة، وعلى الرغم من ذلك كانوا يتحلون بأخلاق سامية ومعاملات طيبة، فربط أهل تلك البلاد بين النجاح في التجارة وبين الدين واللغة والأخلاق، وبناء على ذلك تم نشر الإسلام وتعليم اللغة العربية شيئاً فشيئاً حيث إن السبب الرئيس في ذلك هو التجارة١، أما اليوم فتوجد العديد من المنظمات التي استخدمت هذا المجال في نشر لغتها والاستثمار فيها ومنها منظمة (اليونسكو) في باريس، وحققت تبعاً لذلك نشر اللغة الإنجليزية التي أصبحت مهيمنة على العالم تحت شعار العولمة٢.

لكن الدول العربية لم تتجه إلى وضع منظمة لنشر العربية ورفع عائدها الاقتصادي، وإنما اتجهت إلى جانب التعليم للتقليل من نسبة الأمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن حصل عكس ذلك، حيث ازدادت نسبة معدلات البطالة بشكل يدعو للقلق، وهذا راجع إلى أن التعليم في هذه الدول لم يؤدِ إلى النمو الاقتصادي فيها، والسبب في ذلك يعود إلى الارتباط بين التعليم والاقتصاد، فهذه الدول العربية تفتقد إلى الشراكة ما بين الجامعات من جهة والفعاليات الاقتصادية من جهة أخرى٣.

فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد هي في المقام الأول علاقة بين اللغة والاقتصاد، إذ أن التعليم أساسه اللغة، وتكمن العلاقة بين اللغة والاقتصاد بانتشار اللغة، وهذا ينشأ بالاستثمار فيها، وعليه فهناك تداخل بين اللغة مع الاقتصاد ومسألة الاستثمار في اللغة، ولا تتم هذه الشبكة من العلاقات – في نظر الباحثة – إلا بسياسة وتخطيط لغويين من قبل دولة ما، ولكن السؤال المطروح هنا: كيف تكون السياسة والتخطيط اللغويين أمراً جوهرياً في الاستثمار في اللغة ورفع العائد الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال ينبغي أولاً التعريف بالسياسة والتخطيط اللغويين، ثم ذكر مدى العلاقة بين اللغة والاقتصاد حتى تتكشف مسألة الاستثمار في اللغة.

تعريف السياسة والتخطيط اللغويين:

تعد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي إحدى موضوعات اللسانيات الاجتماعية، إذ تُعنى الأولى بدراسة علاقة اللغة بالحياة الاجتماعية وعلى وجه الخصوص علاقتها بالوطن٤، بينما تُعنى الثانية بعلاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثير كلاً منهما على الآخر٥. أما تعريف السياسة اللغوية فهي تعني " مجموعة من الاختيارات الواعية والمواقف الرسمية التي تتخذها الدول والحكومات في شأن العلاقة بين لسان ما أو ألسنة ما والحياة الاجتماعية أو الوطنية، فهي عبارة عن تعامل أجهزة الدولة مع اللسان أو الألسنة المستعملة داخل كيانها "٦.

أما التخطيط اللغوي فقد عرّفه الدكتور إسماعيل محمود بأنه: "هو العمل على تنفيذ السياسة اللغوية ووضع الخطط اللازمة لذلك بناء على كل المعطيات اللغوية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية، من ثم تنفيذ تلك الخطط لتحقيق السياسة "٧.

ومن هنا تكون السياسة اللغوية عبارة عن فرض أوامر وقرارات معينة في دولة ما، ثم تأتي عملية التخطيط اللغوي لتلك الدولة، وبعبارة أدق إن كل سياسة لغوية سيكون فيها سلطة ومصلحة لتعزيز مركزها ومن ثم التخطيط اللغوي لها.

علاقة اللغة بالاقتصاد:

إن رأس المال البشري (اللغة) يوازي اقتصادياً رأس المال المادي (العملة النقدية) ويعد كلاً منها أساساً للنمو٨، فكلاً من اللغة والنقود تجسّد علاقة مثيرة " بين تفرد الشيء المادي وعمومية الأمر المجرد... بسبب هذا فقط يمكنها أن تقوم بوظيفتها بوصفها أداة للتبادل "٩ وبهذا تكون للكلمات قيمة سلعية، فإن لم يكن الأمر كذلك لما استطاعت طائفة من كل صائغي العبارات الرنانة أن تكسب رزقها١٠، وخير مثال على ذلك الشعراء الذين ينمقون أشعارهم بعبارات رنانة ليكسبوا بها رزقاً.

إن الاقتصاد في اللغة لا يقل أهمية عن الاقتصاد في أي مجال من المجالات الإنتاجية١١، والسعي وراء الاهتمام باللغة ينعكس على رفع المعرفة والثقافة والاقتصاد والمواطنة، وإلا لما لجأت إسرائيل مثلاً إلى بعث لغتها بعد ١٧٠٠ سنة لتحقق أهداف معينة تسعى إليها، ومن ضمن هذه الأهداف رفع الاقتصاد١٢.

الاستثمار في اللغة:

يُعرّف الاستثمار في اللغة بأنه: " نشاط اقتصادي موضوعه اللغة "١٣، بمعنى أنه لا يخرج عن مسألة الممارسات التجارية والمالية والاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعاً لها، ومن هنا سيكون هناك ربح وخسارة وتنمية موارد ومناقصات وعروض وغيرها من المفاهيم الاقتصادية١٤.

وحتى نتمكن من الاستثمار في اللغة لا بد من عوامل اجتماعية تساعد على هذا الاستثمار، منها: " انتشار اللغة، والهجرة الكثيفة، والاستعمال، والتحول الديني، والتخطيط اللغوي الرسمي، وكذلك النقل والتجارة "١٥، بيد أن هذه العوامل يقل عملها إذا تفاعلت بشكل مستقل، والدليل على ذلك أن انتشار اللغة وفق ظروف وتطورات اقتصادية مع ممارسة استعمالها يحقق تغيراً في أوضاع الاقتصاد التي يجبر المجتمعات على أن تعدل ذخيرتها الكلامية وأنماط اتصالها١٦.

وحين النظر إلى تاريخ اللغة العربية نجدها من أكبر لغات المجموعة السامية من حيث المتحدثين، وإحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم١٧، إذ تعد أولاً لغة القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، وثانياً تعد إحدى اللغات الرسمية الست لمنظمة الأمم المتحدة "١٨، كما أنها ذات عمق استراتيجي إذ تستمد عالميتها من التراكم الحضاري والفكري، حيث صارت خلال القرون الماضية وإلى عهد قريب الأغزر إنتاجاً والأعمق فكراً ومنفعة للناس١٩.

فاللغة العربية – وبوجه خاص – في المملكة العربية السعودية لا تقل أهمية عن الموارد المادية الكبرى كالنفط والغاز والثروة الحيوانية

والنباتية والصناعات الوطنية، وليس هذا فحسب وإنما شهدت المملكة تحولاً اقتصادياً بفعل الطفرة الاقتصادية، وذلك بظهور النفط الذي جلب معه علاقات جديدة في المجتمع، أضف إلى ذلك أن المملكة تستقطب العمالة الوافدة التي تشكل ما يقارب – في نظر الباحثة – ربع سكان المملكة العربية السعودية، والتي يرغب الكثير من العمالة التوجه لها لكسب لقمة العيش٢٠.

وبما أن لدى المملكة تلك المقومات التي تجعلها تستثمر في اللغة، أي لديها لغة عالمية تشكّل المرتبة السادسة، ولديها أيضاً نافذة اقتصادية ضخمة، والأهم من هذا وذاك فهي أكثر الدول استقطاباً للعمالة الوافدة من بقاع شرق آسيا وجنوبها وجنوب شرقها، فلماذا لا تستثمر في اللغة العربية ؟ وما الذي يمنعها من ذلك ؟

قضية طُرحت على العينة المدروسة هنا من موظفي مكاتب الاستقدام، والأكاديميين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لمعرفة مدى إمكانية الاستثمار في اللغة العربية من خلال العمالة الوافدة، وفي الأسطر التالية توضيح أكثر لهذه المسالة.

قضية الاستثمار في اللغة العربية من خلال العمالة الوافدة:

جاء حديث الدكتور محمد مراياتي في مقاله (تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية) بعيداً عن كونه موضوعاً للاستثمار الاقتصادي في العربية، وبيّن أن السبب في عدم الاستثمار في هذا المجال من الناحية الاقتصادية يعد استهلاكاً وليس إنتاجاً، لكن قد يتحقق ذلك إذا وُجدت قضية وحدة الأمة٢١.

ولو أُخذ المجرى من ناحية أخرى، أي بعيداً عن تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية ونحى الأمر نحو جانب تعليم العمالة الوافدة باللغة العربية، هل سيحقق ذلك استثماراً حقيقياً في اللغة ؟

عينة الدراسة:

حاولت الباحثة معرفة ما إذا كانت قضية الاستثمار في اللغة العربية من خلال العمالة الوافدة قضية مجدية وناجحة أم لا، وذلك باعتمادها على عينة تم تحديدها بناء على ما تراه الباحثة مناسباً لدراستها، حيث تم تحديد العينة كالآتي:

١- موظفو مكاتب الاستقدام ٢٢: الذين يواجهون مشاكل في قضية الترجمة للعمالة الوافدة حتى يتمكنوا من التعامل معها، خاصة إذا لم تكن تجيد اللغة الإنجليزية كحد أقصى أو كونها في منطقة نائية في بلادها الأمر الذي يجعلها أمية لا تقرأ ولا تكتب، أضف إلى ذلك خبرة الموظفين في هذا المجال التي تتراوح ما بين سنة إلى اثنين وعشرين سنة، حيث تم اختيار أحد عشر موظفاً من ستة مكاتب استقدام، وسيتم الإشارة إلى هذه العينة بمصطلح (العينة الأولى).

٢- الأكاديميون: وهم طلاب وطالبات الدراسات العليا في مرحلة الدكتوراه في مستواهم الثاني بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في قسم علم اللغة التطبيقي للعام الجامعي ١٤٣٧ هـ – ١٤٣٨ هـ ؛ وذلك لكونهم أهل اختصاص في هذا المجال، حيث تطرقوا لهذه القضية في مقرراتهم الدراسية بالشرح والتحليل والنقد ولهم نظرتهم الثاقبة في هذا المجال، وبلغ عددهم أحد عشر طالباً وطالبة، وسيتم الإشارة إلى هذه العينة بمصطلح (العينة الثانية).

الأداة المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الباحثة لهذه الدراسة أداتين، هما: الاستبانة والمقابلة.

١ / الاستبانة:

جاءت الاستبانة على نوعين: ورقية وإلكترونية، جُعلت الورقية للعينة الأولى، وجُعلت الإلكترونية للعينة الثانية٢٣ ؛ والسبب في ذلك لسهولة التواصل مع العينة الأولى أكثر من العينة الثانية، وقد احتوت الاستبانة للعينتين على نوعين من الأسئلة، وهي: الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة.

٢ / المقابلة:

استخدمت الباحثة أداة المقابلة بشقيها المعيارية وغير المعيارية للعينة الأولى دون الثانية ؛ وذلك لأن العينة الأولى لا تستطيع تعبئة الاستبانة دون فهم المسألة، فالعينة لا تمتلك خبرة أو دراسة معمقة حول ما يسمى " بالاستثمار في اللغة ". أما كيفية جمع المادة فكانت كالآتي:

١- العينة الأولى: استخدمت الباحثة في جمع المادة من العينة الأولى من خلال أداتين، فبدأت أولاً بالمقابلة مع الكادر السعودي مستعينة بالتسجيل الصوتي لتسهّل مهمة تدوين جميع المعلومات، ومن ثم شرح ما المقصود بالاستثمار في اللغة العربية وتقريب الصورة لهم بشكل أوضح، وبيان مدى الصعوبة في التعامل مع العمالة الوافدة بوجه عام والعمالة المنزلية بوجه خاص، وبعد الفهم للموضوع تم إعطاء العينة الاستبانة لتعبئتها بعد المقابلة،كما جرى مسار المقابلة نحو المعيارية وغير المعيارية، حيث يقصد بالأولى أن تضع الباحثة أسئلة محددة مكتوبة وفي أثناء توضيح الفكرة تطرح الأسئلة، وهذه الأسئلة هي:

١- ما أكثر الجنسيات التي يتم الاستقدام منها ؟

٢- ما هي أكثر الشروط التي يشترطها العميل حال استقدام عمالة منزلية ؟

٣- أيهما أفضل أن تكون مراكز تعليم العمالة اللغة العربية داخلية أو خارجية، ولماذا؟

٤- هل بالإمكان تبادل المملكة اقتصادياً مع تلك الدول ؟

٥- ما الذي سيحققه الاستثمار في اللغة للمملكة غير الاقتصاد ؟

أما النوع الثاني وهي المقابلة غير المعيارية تمثلت في الأسئلة العشوائية التي تطرأ أثناء النقاش مع أفراد العينة دون أي تخطيط مسبق لها. وقد استغرقت الجلسة الواحدة ما بين أربع عشرة دقيقة إلى خمس وأربعين دقيقة على مدى ثلاثة أسابيع وفي فترات متقطعة ؛ والسبب في ذلك يعود إلى ضيق الوقت وعدم إيجاد الوقت الكافي لدى العينة وانشغالهم الدائم، أضف إلى ذلك عدم تقبّل بعض أفراد العينة لفكرة البحث من جهة، وعدم امتلاكهم الصلاحية في خدمة الباحثة من جهة أخرى.

٢- العينة الثانية: استعانت الباحثة في جمع المادة من العينة الثانية بالاستبانة الإلكترونية فقط ؛ لتسهيل عملية الوصول إليهم، ولأنهم تناولوا هذه القضية بالنقد والتحليل في إحدى مفردات مقرر اللغة والتعليم لدى الدكتور ماجد الحمد وهي (اقتصاديات التعليم اللغوي)، وقد استغرق جمع المادة ثلاثة أيام فقط.

تحليل البيانات:

جمعت الباحثة اثنين وعشرين استبانة من العينتين، نصفها ورقي والنص الآخر إلكتروني، حيث تم الاستعانة ببرنامج Google Drive لعمل الاستبانة الإلكترونية، بالإضافة إلى استخدام نفس البرنامج لإدخال بيانات العينة الثانية.

النتائج المرجوّة من الدراسة:

إن هدف الباحثة من هذه الدراسة هو الوصول إلى نتيجة مفادها القدرة على الاستثمار في اللغة العربية من خلال العمالة الوافدة، وهذا يشكّل رفع العائد الاقتصادي للمملكة، بالإضافة إلى حل العديد من المشاكل في المجتمع السعودي أهمها البطالة.

مناقشة النتائج المستخلصة من العينتين:

عملت الباحثة على جمع النتائج من العينتين حسب الاستبانة التي قدمتها لهما وبحسب المقابلة التي أجرتها للعينة الأولى، وخَلُصت إلى ما يلي:

شكلت العمالة المنزلية لدى العينة الأولى نسبة ٦٣،٦ ٪، بينما شكلت لدى العينة الثانية بنسبة ٧٢،٧ ٪، أما في العمل فقد شكلت العمالة في العينة الأولى نسبة ٧٢،٧٪، بينما شكلت لدى العينة الثانية بنسبة ٢٧،٣٪، وبشكل عام فالنسب في أغلبها مرتفعة وهذا يؤكد ما جاء في

الإحصائيات من أن المملكة أكثر الوجهات استقطاباً للعمالة الوافدة غير الناطقة بالعربية٢٤.

وحينما أرادت الباحثة معرفة ما إذا كان العملاء تعنيهم مسألة تعليم العربية للعمالة من خلال سؤال العينة الأولى عن أكثر الشروط طلباً من قبل العملاء حين استقدام العمالة، فكان جوابهم: "أن يكون قد سبق لها العمل" ؛ لكونها متقنة للعربية بشكل جيد.

معنى ذلك أن عدم اتقانها أو بالأحرى معرفتها باللغة العربية يترتب عليه أضرار في ذلك، منها: تأثير العمالة المنزلية على الأبناء، وحينما طرحت الباحثة هذا السؤال على العينتين وجدتهم يصرون على تعليم اللغة العربية للعمالة بنسبة ١٠٠٪ لكليهما، لكن الغريب في الأمر أن على الرغم من إصرار العينتين على تعليم العمالة اللغة العربية إلا أن العينة الأولى ترى أن تأثير العمالة على الأبناء جاء بنسبة ٧٢،٧٪ وعدم تأثيرها بنسبة ٩،١٪ والرأي المحايد في ذلك جاء بنسبة ١٨،٢٪، بينما كانت النسبة لدى العينة الثانية بتأثر الأبناء ٤٠٪ ولم ترد أي نتيجة بالرفض، ولكن النتيجة المحايدة جاءت بنسبة ٦٠٪.

ومن الملاحظ هنا أن هذه النسب تدل على تأثير العمالة على الأبناء، وهذه النتيجة تتفق مع ما ذكره الحسامي من تأثر الأبناء بالعمالة المنزلية خاصة المربيات، الأمر الذي يجعل محور تعليمهم من الشيء الضروري، وذلك لأهداف كثيرة منها الهدف الوقائي، إذ أجبرت العمالة الناطقين بالعربية من الشعب السعودي إلى الحديث معهم بلغتهم الهجينة (العربية المكسرة)، فجُبِرُوا على التنازل عن اللغة العربية وقت الحديث معهم، أضف إلى ذلك ما يتلقاه الأبناء من المربيات من التشويش اللغوي الخطير، الأمر الذي يجعل الطفل ينشأ على لغة هجينة فاقداً بذلك لغته وثقافته العربية الأولى٢٥.

وبما أن العينتين يصرّون على تعليم العمالة للغة العربية تم طرح سؤال على العينة الأولى من خلال المقابلة من ناحية تعليم العمالة اللغة العربية، إذ يستلزم الأمر وجود مراكز تعليمية إما داخلية أو خارجية، حيث جاءت النسبة الأعلى ٦٠٪ لمن يفضلونها أن تكون خارجية، و٤٠٪ يفضلونها داخلية، فالفئة الأولى بررت رأيها بأن: أولاً العميل ليس لديه استعداد في انتظار العاملة أن تتعلم لمدة ما تقارب الشهر أو أكثر، وثانياً لا توجد في المملكة مراكز متخصصة لتعليمهم، وثالثاً تعليم العمالة في المملكة يعد إهداراً للوقت بالنسبة للعمالة، أما الفئة الثانية التي تفضل أن تكون داخلية فتبرر ذلك بـ: أولاً تتوفر مراكز تعليمية في دولة العمالة المستقدم منها لكنها غير مهيأة بالشكل الكافي، الأمر الذي يجعل الرقابة فيها شبه معدومة، ثانياً أن العمالة لن تتعلم العربية إلا بالممارسة ؛ فممارسة اللغة وسط محيطها الثقافي مع الاطلاع على العادات والتقاليد للمجتمع السعودي سيساعدها وبشكل سريع في تعلّم اللغة العربية. وترى الباحثة أن تُفتح المراكز داخلية وليست خارجية فقط، فالخارجية لتعليم من لم يتاح لهم الدخول للمملكة، أما الداخلية فيتم تعليم العمالة المتواجدة في المملكة الذين لم يتعلموا في بلادهم، فهذه الفكر ستسعى في الحد من البطالة خاصة وإن كانت المراكز داخلية.

وقد أشادت العينة الأولى بفكرة المراكز التعليمية سواء أكانت داخلية أم خارجية، فبهذه المراكز ستتوفر فرص وظيفية من أجل الحد من البطالة، وحين سؤال العينة ما إذا كانت هذه المراكز ستحد من أزمة البطالة أم لا، فذهبت العينتان بالاتفاق من الناحية الإيجابية بنسبة ٧٢،٧٪ وبالرأي المحايد بنسبة ٢٧،٣٪ ولم تسجل نسبة في رفض الفكرة، لكن حُكِمت النسبة العالية في الحد من البطالة لدى العينة الأولى بشروط يستوجب توفرها فيمن يتقدم للعمل في المراكز التعليمية، منها: اتقان المتقدم على الوظيفة للغة البلد المستقدم منها، وأن يكون المتقدمون من السعوديين الحاصلين على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية ومؤهلاً لتدريسهم، ولكن بهذه الشروط لن تُحد مشكلة البطالة بنسبتهم المتوقعة إلا في حالة واحدة اقترحتها الباحثة، وهي: أن تعمل المملكة دورات مجانية تهيئ فيها المعلمون كيفية التعامل مع تلك العمالة، ومن ثم يتم توظيفهم بالمراكز التعليمية، وبهذا يكون من لا يحمل شهادة أكاديمية أو تخصص في العربية يحمل شهادة تأهيل مجانية من الدولة تمكنه من العمل في تلك المراكز، ومن هنا تتفق النسبة المعطاة للحد من البطالة مع هذا التوجه.

هذا من جهة الحد من مشكلة البطالة، أما من ناحية تعليم العمالة خاصة في المراكز الخارجية فقد اقترح أحد أفراد العينة الأولى " أن يتم تعليم العمالة في السفارة لمدة من شهر إلى ستة أشهر، إذ تُعطى كُتيّب فيه ما يقارب من مئة جملة إلى ثلاثمائة جملة في عادات المجتمع السعودي وطريقة التواصل مع ذلك المجتمع "، وهذا الأمر قد صرّح به الدكتور الحسامي بأن يتم التعليم في المراكز من خلال معجم بسيط يضم مادة علمية لغوية تستوعب المفردات والتراكيب لممارسة الحياة في المجتمع السعودي عن طريق المحادثات٢٦.

أما من جانب الاستثمار من أجل الدولة فلابد أن يرتبط الاستثمار في اللغة برفع عائد المملكة اقتصادياً، بمعنى أن يكون الاستثمار

لغوياً واقتصادياً، وحينما سُئِلت العينتين عن مدى ارتفاع اقتصاد المملكة حينما تفرض الدولة على الدول المستقدم منها تعلم العربية، كان توقع الباحثة أن تكون النسبة الأعلى بالإيجابية من قبل العينة الثانية لمعرفتهم بأبعاد الموضوع، ولكن الأمر حصل عكس ذلك، فجاءت النسبة الإيجابية في العينة الأولى ٨١،٨٪ أما الرأي المحايد ١٨،٢٪ ولم تسجّل أي نتيجة للرفض، وذهبت العينة الثانية بالنسبة الإيجابية ٧٠٪ أما الرأي المحايد ٣٠٪ ولم تسجل أي نتيجة للرفض أيضاً، لكن مع هذا التباين بقيت النتيجة الإيجابية هي المتوقعة في الارتفاع، وعليه فقد عبّر أحد أفراد العينة الأولى أنه " بالإمكان أن تفتح المملكة نشاطاً تجارياً بينها وبين الدولة المستقدم منها، الأمر الذي سيفتح معه آفاقاً أوسع بكثير، وبهذا سيكون هناك تبادل للمنافع، خاصة أنه في هذا العصر أصبح لدى الدول المستقدم منها ثروات نجهلها ولا نعلم ماهي، فبالإمكان التبادل معهم اقتصادياً ".

ومن هذا المنطلق وحينما نريد أن نستثمر مع الدول المستقدم منها سنتبادل مع الدول اقتصادياً، لكن هل بالإمكان التبادل اقتصادياً مع تلك الدول ؟

عمدت الباحثة إلى سؤال العينة الأولى عن أكثر الجنسيات استقداماً فكانت في الصدارة دولة الهند وبنجلاديش ثم الفلبين وسيريلانكا ثم فيتنام ومالي وغانا، وحين سؤال نفس العينة ما إذا كانت المملكة تستطيع أن تتبادل اقتصادياً مع تلك الدول أشار أحد أفراد العينة أنه " نستطيع أن نتبادل اقتصادياً مع الدول المستقدم منها، والدليل على ذلك أنه توجد حالياً هيئة الصادرات السعودية التي تنمي الموارد المصدرة للخارج، فمن هنا نستطيع أن نستثمر اللغة من خلالها، فهناك سبعمائة شركة تصدر خارج المملكة لروسيا وأوروبا – وأنا علمت فيها شخصياً – تصدر الصناعات السعودية، فهذه الهيئة تعمل عملاً جباراً، فلو استخدمنا هذا الأمر بعدم التصدير إلا بتعلمهم للغة العربية فمن المتوقع أن الاستثمار في اللغة سينجح ". وتذهب الباحثة إلى هذا التوجه، فالدول المستقدم منها لديها اقتصاد ثري من ناحية المحصولات الزراعية أو الثروات المعدنية وغيرهما، فلو استخدم هذا الأمر في مجال رفع العائد الاقتصادي أو بالأحرى تبادل المنافع والاقتصاد بغرض نشر العربية لكان أجدى وأنفع.

لكن البعض الآخر من العينة ذكر " أن تلك البلاد لا تمتاز باقتصاد قوي يقارن باقتصاد المملكة فلن نستطيع أن نستثمر اقتصادياً معها، لكن نستطيع نشر اللغة العربية بالتعليم "، وأشار الآخر أن " مسألة رفع الاقتصاد مسألة ثانوية وليست أساسية، فنحن نريد أن نحافظ على لغة أبنائنا في المقام الأول وليس الاقتصاد"، وعليه طرحت الباحثة تساؤل عن كيفية الاستثمار مع الدول المستقدم منها غير الاقتصاد إن لم يجدِ الاقتصاد نفعاً حسب وجهة نظرهم، فأجاب أحدهم بقوله: " أن تخفف عليهم رسوم التأشيرة أو لا تُمنح التأشيرة إلا حينما تتقن العمالة العربية "، وأضاف الآخر " كون العمالة تعاني من مسألة دفع رسوم التأشيرة نشترط عليهم تعلم العربية لمدة معينة، حيث تعطيها السفارة والملحقية التابعة لهم كتيب يضم مائة جملة أو أكثر، وحينما تخفق في اجتياز الاختبار لدى السفارة من خلال ذلك الكُتيب لا تُمنح التأشيرة، وبهذا تنتشر اللغة ". وأشار الآخر أن " انتشار اللغة يسهل عملية السفر والتنقل والترحال ؛ لأن ما يعوقنا في السفر فرض الإنجليزية التي تعم كل الدول، فإذا كانت العربية مثل الإنجليزية فلن يكون هناك أي خوف من السفر، وبالتالي لن نحتاج لمترجمين ". وقال الآخر: " نحن لن نستثمر اللغة فقط في الاقتصاد وإنما ستفتح المجال في جعلها لغة مشروطة في السفر والترحال ".

وليست الغاية فقط نشر اللغة العربية ورفع الاقتصاد فحسب وإنما أيضاً ستنتشر تعاليم الدين الإسلامي والثقافة العربية، فقد عبّر الزراعي – كما عُرِض مسبقاً – أن التجار العرب استطاعوا أن ينشروا الإسلام واللغة العربية في آسيا وأفريقيا على الرغم أن هدفهم لم يكن لتعليم الدين ولا اللغة بل هدفهم التجارة، لكن غير المسلمين تأثروا بالمسلمين العرب لما لاقوه من أخلاق حسنة ومعاملات طيبة، لذلك وجّهت الباحثة هذه القضية – نشر تعاليم الدين الإسلامي – للعينتين فكان نسبة العينة الأولى بالإيجابية ٨١،٨٪ وبالرأي المحايد بنسبة ١٨،٢٪، أما العينة الثانية فكانت إجاباتهم بالإيجابية التامة ١٠٠٪. وهذا ما تراه الباحثة صحيحاً أن نشر تعاليم الدين الإسلامي وبيان سماحته مع المعاملة الطيبة والحسنة سينتشر الإسلام، والدليل على ذلك أن هناك من العمالة من تأتي إلى ديار المملكة وهي غير مسلمة، وحينما تلاقي الجو الروحاني والمعاملة الحسنة من المسلمين تعلن إسلامها.

ومن هنا كان السؤال للعينتين عن مدى كون مشروع الاستثمار باللغة من المشاريع الناجحة، فكانت النسبة الإيجابية للعينة الأولى ٨١،٨٪ أما الرفض فكان بنسبة ضئيلة ٩،١٪،وأما الرأي المحايد فكان بنسبة ضئيلة أيضاً ٩،١٪، أما العينة الثانية فهي ترى نجاح المشروع

بالإيجابية التامة ١٠٠٪، وقد برر أحد أفراد العينة الأولى المحايدين من أن " الاستثمار في اللغة لن يكون ناجحاً إلا إذا التزمت الدولة الأخرى بشروط العمل في المملكة من إتقان اللغة العربية، وإن عدم إتقانها يرفض عقده ".

ولكن على الرغم من وجود اقتصاد قوي للملكة ولغة قوية وهدف سامي لنشر الدين الإسلامي من خلال اللغة، وعلى الرغم أيضاً من امتياز الدول المستقدم منها بثروات زراعية وحيوانية ومعدنية وغيرها إلا أن قضية الاستثمار لم تنفذ ! ومن خلال النسبة الكبرى المتحققة لدى العينتين من نجاح مشروع الاستثمار في اللغة العربية إلا أن هناك معوقات وموانع من تحقيق الاستثمار في هذا المجال، وحينما طرح هذا التساؤل على العينتين: ما الذي يمنع المملكة من الاستثمار في اللغة ؟ كانت الإجابات على النحو التالي٢٧:

إجابات العينة الأولى	إجابات العينة الثانية
١-اللغة الموجودة حالياً والدارجة هي اللغة الإنجليزية ومنتشرة أكثر من العربية . ٢-لا يوجد هناك دعم لإنشاء مراكز للتعليم وعدم توفرها ، ولا تشجيع لتعلم العمالة اللغة العربية . ٣-أن الاستثمار في اللغة ليس له عوائد اقتصادية كبيرة ، وكذلك اعتماد أغلب دول العالم على اللغة الإنجليزية. ٤-عدم وجود مؤسسة وإدارة للمشروع . ٥-كل مشروع وله مستثمرون فمن الممكن أن يكون عائد الاستثمار في اللغة العربية ليس بالنتيجة المتوقعة أو النتيجة التي يرغب فيها المستثمر. ٦-عدم دراسة قضية الاستثمار ، وإذا تم ذلك ستحقق نجاحاً .	١-أ/ عدم وجود تخطيط واضح تجاه اللغة العربية وتعليمها . ب/ عدم أهمية نشر العربية عالمياً لدى المسؤولين ، مما انعكس على عمال الداخل. ج/ انعزال العربية عن لغة المال والاقتصاد . د/ عدم استخدام اللغة في المنتجات بمسميات عربية كقطع الآلات الإلكترونية وغيرها . ه/ عدم الإحساس بوجود مشكلة اتجاه اللغة . ٢-أمور كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية والسياسية هي المشكلة الكبرى للأسف ٣-عدم اهتمام السلطات العليا بالاستثمار في اللغة . ٤-أ/ عدم النظر للغة من جانب استثماري أو تجاري. ب/ عدم النظر للغة بأنها أداة من أدوات الهيمنة وإنما النظر إليها في حدود ضيقة .ج/ الجهل الواضح بقضايا السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. ٥-ضعف التخطيط في جانب السياسات اللغوية وخاصة اقتصاديات اللغة ٦-لا توجد أسباب وإنما هو التقاعس عند خدمة اللغة الأم والدين من خلالها. ٧- قلة الوعي بحل مشكلات البطالة وصعوبة مواجهة النقاش لدى البعض خوفاً من تكاليف إقامة المؤسسات.

ومن الملاحظ هنا أن النتائج بين العينتين قد اختلفت نوعاً ما ولكن تقاربت في المضمون، وقَرُبت تبعاً لذلك من فرضية الباحثة، فعدم وجود سياسة لغوية وتخطيط لغويين من المملكة تفرضها لبناء قانون تعليم العمالة الوافدة غير الناطقة بالعربية من الدول المستقدم منها قبل دخولها للمملكة هو السبب الرئيس في هذه القضية، لكن الأمر الذي لم يكن في الحسبان ما صرّح به أحد أفراد العينة الأولى التي بلغت خبرته اثنتين وعشرين سنة بقوله: " وزارة العمل قد فرضت منذ القدم تعلم العمالة الوافدة اللغة العربية قبل مجيئها للمملكة، فالمشكلة أن بعض المكاتب في الدول التي نستقدم منها كسيريلانكا والفلبين مثلاً لم يتقيدوا بتلك الفروض ولم يطبقوها، فنحن كمكاتب استقدام متضررون من هذه الناحية ؛ لأنهم يأتون لا يعرفون العربية فنضطر إلى توظيف مترجمين لهم، وهذا يعود علينا بالسلب وليس بالإيجاب، فلو طبقوا الفروض لما احتجنا إلى مترجمين ".

ومن هنا فقد عملت وزارة العمل مشكورة بوضع فرضية للاستقدام، وذلك بتعلّم العمالة اللغة العربية قبل دخولها للمملكة، ولكن ينبغي أن تتبنى هذه المسألة المؤسسات أو المعاهد التعليمية شريطة أن تفرض الدولة في المقام الأول سياسة صارمة، وعليه ستسعى المملكة إلى استثمار في لغتها العربية ونشرها في أصقاع الأرض وتحقيق العديد من الأهداف والغايات، ومن ثم ستجلب معها عائداً اقتصادياً حتى وإن شكّل ذلك تكلفة عالية ولكن في المقابل تسعى وتبحث عن المنافع للدولة.

درجة فهم الاستبانة :

شكّل موضوع الاستثمار في اللغة العربية عثرة في عملية الفهم بالنسبة للعينة الأولى الأمر الذي جعل الباحثة تلجأ إلى استخدام أداة أخرى وهي المقابلة بشقيها المعياري وغير المعياري.

وحتى تتبيّن الباحثة من صدق معلومات العينتين وضعت الباحثة تساؤلاً عن عدد العمالة في البيت أو العمل مع تقدير نسبة التحدث بالعربية، واكتشفت الباحثة أن عند بعض أفراد العينة الأولى عدم الصدق في نتائجه، حيث حدد أحد الأفراد نسبة تحدث العمالة لديه في مقر عمله ما يقارب ٨٠ ٪، بينما قدّر صاحبه في نفس مقر العمل بنسبة ١٤ ٪ لنفس العمالة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام من أهمية البحث الذي ستقدمه الباحثة، وعدم الاكتراث للمقابلة وما يُطرح فيها من نقاشات، على الرغم من أن خبرته تفوق خبرة صاحبة الذي كان يدلي بمعلومات جيدة ومن واقع تجربة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، والصلاة والسلام على من ختم الله به خير النبوات، وبعد:

بعد أن عرضت الباحثة لقضية الاستثمار في اللغة العربية من خلال السياسة والتخطيط اللغويين خلُصت إلى النتائج الآتية:

١- نشوء العلاقة القائمة بين اللغة والاقتصاد منذ وقت مبكر.

٢- لتحقيق الاستثمار في اللغة لابد من ارتباط العوامل الاجتماعية وتفاعلها بعضها مع بعض كانتشار اللغة والتجارة والتخطيط اللغوي وغيرها لتُحدث بذلك استثماراً في اللغة.

٣- تمتاز المملكة بلغة عالمية ونافذة اقتصادية ضخمة تؤهلها للخوض في مجال الاستثمار ولكن ينقصها سياسة وتخطيط لغويين.

٤- لم يكن اختيار العينتين بشكل عشوائي، إنما جاء بحسب متطلبات الدراسة، فتم اختيار العينة الأولى وهم موظفو مكاتب الاستقدام الذين لهم باع في الاحتكاك بالعمالة وما يعانونه من كيفية التعامل معها من جهة، ومن جهة أخرى شكوى العملاء من العمالة من عدم فهمها للعربية، وتم اختيار العينة الثانية وهم الأكاديميون لكونهم أهل خبرة في مجال الاستثمار في اللغة، حيث تم تناولها بالشرح والتحليل والدراسة، وبيان الأبعاد العلمية من جوانب ارتفاع العائد الاقتصادي ونشر اللغة والحد من البطالة.

٥- بحسب وجهة نظر العينتين فإن وجود المراكز التعليمية للعمالة الوافد توفر فرصاً وظيفية لتحد من مشكلة البطالة، إلى جانب نشر تعاليم الدين الإسلامي.

٦- اتفاق العينتين على تعليم العمالة اللغة العربية لما لهم الأثر البالغ على أبنائهم.

٧- تعد عدم السياسة والتخطيط اللغويين من أهم الموانع التي تمنع المملكة من الاستثمار في اللغة إلى جانب عدم الوعي بأن اللغة أداة من أدوات الهيمنة.

٨- تقاربت نتائج العينة ذات الخبرة مع العينة التي لم تكن لديها الخبرة في مجال الاستثمار في اللغة.

الملاحق

استبانة مكاتب الاستقدام:

نموذج الاستبانة:

" أشكرك على إعطائي جزءاً من وقتك الثمين لتعبئة هذه الاستبانة، وجعلها المولى في ميزان حسناتك وتفريجاً لهمومك في الدارين."

اسم المكتب:..... اسم الموظف:.....

هل لديك عمالة وافدة في البيت ؟ ☐ نعم / ☐ لا

كم عددها ؟.....

ما جنسياتها، وهل تتكلم العربية ؟ وكم نسبة تحدثها بالعربية بشكل تقريبي ؟

.....

هل لديك عمالة وافدة في العمل ؟ ☐ نعم / ☐ لا

كم عددها ؟.....

ما جنسياتها، وهل تتكلم العربية ؟ وكم نسبة تحدثها بالعربية بشكل تقريبي ؟

.....

	السؤال	نعم	لا	ربما
١	هل تفضل / ين أن تُعَلَّم العمالة اللغة العربية ؟			
٢	هل للعمالة المنزلية تأثير على أبنائك ؟			
٣	حينما تفرض المملكة على الدول الأخرى أن العمالة لن تدخل المملكة حتى تتعلم اللغة العربية بشكل صحيح هل تتوقع / ين أن يرتفع عائد المملكة اقتصادياً ؟			
٤	حينما تطبق فكرة تدريب العمالة اللغة العربية سيتم توظيف العديد من الشباب والشابات لتدريب تلك العمالة ، هل هذه الفكرة تحد من مشكلة البطالة والفقر في السعودية ؟			
٥	استثمار العربية لن يكون فقط في الاقتصاد وإنما في نشر تعاليم الدين ، هل ترى أو ترين ذلك صحيحاً ؟			
٦	هل تعتقد / ين أن مشروع الاستثمار في العربية هو مشروع ناجح ؟			

سؤال: ما الذي يمنع المملكة من الاستثمار في اللغة ؟

.....

.....

المراجع

١- الحسامي، عبد الحميد، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٦ه.

٢- دربال، بلال، السياسة اللغوية: المفهوم والآلية، مجلة المختبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤م، ع ١٠.

٣- الرماني، زيد بن محمد، اللغة الاقتصادية، دار طويق للنشر والتوزيع، ط١.

٤- الزراعي، حسين، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٦ه.

٥- السلامي، فاطمة، اللغة العربية: الاقتصاد والتنمية، حوليات كلية اللغة العربية، المغرب، مراكش، ٢٠٠٧م، ع ٢٣.

٦- كندو، ولي الله، التخطيط والسياسة اللغوية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، ١٤٣٧ ه.

٧- كولماس، فلوريان، اللغة والاقتصاد، ترجمة: د / أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠.

٨- محمود، إسماعيل، التخطيط والسياسة اللغوية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، ١٤٣٧ ه.

٩- مراياتي، محمد، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة، http://www.arsco.org/file/Get/٦c٨٥١fcf-d٦٧a٨-٤٧٣٠-d٨٧١٩٤٧-٦٨e٧٥٦c٣

الهوامش

١ الزراعي، حسين، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٦ه، ص ١٧ و ١٨

٢ مراياتي، محمد، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة، http://www.arsco.org/file/Get/٦c٨٥١fcf-d٦٧a٨-٤٧٣٠-d٨٧١٩٤٧-٦٨e٧٥٦c٣ ص ٢ و ٣

٣ نفسه.

٤ دربال، بلال، السياسة اللغوية: المفهوم والآلية، مجلة المختبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤م، ع ١٠، ص ٣٢٦

٥ نفسه، ص٣٢٦

٦ كندو، ولي الله، التخطيط والسياسة اللغوية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى، العدد الأول، ١٤٣٧ ه، ص ١٠٥

٧ جاء هذا التعريف في صفحة التحرير دونها الدكتور إسماعيل محمود في مجلة التخطيط والسياسة اللغوي في العدد الأول، ص ٦

٨ مراياتي، محمد، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، ص ٧

٩ الرماني، زيد بن محمد، اللغة الاقتصادية، دار طويق للنشر والتوزيع، ط١، ص ١٠

١٠ نفسه، ص ١٢

١١ مراياتي، محمد، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية.

١٢ السلامي، فاطمة، اللغة العربية: الاقتصاد والتنمية، حوليات كلية اللغة العربية، المغرب، مراكش، ٢٠٠٧م، ع ٢٣، ص ١٤٦

١٣ الزراعي، حسين، الاستثمار في اللغة العربية، ص ١٤

١٤ نفسه، ص ١٤.

١٥ كولماس، فلوريان، اللغة والاقتصاد، ترجمة: د / أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢٢١

١٦ الرماني، زيد، اللغة الاقتصادية، ص ٢٠.

١٧ الحسامي، عبد الحميد، الاستثمار في اللغة العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٦ه، ص٣٦

١٨ مراياتي، محمد، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، ص ٩

١٩ الحسامي، عبد الحميد، الاستثمار في اللغة العربية، ص٣٦

٢٠ الزراعي، حسين، الاستثمار في اللغة العربية، ص ١٧

٢١ مراياتي، محمد، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، ص ٢

٢٢ اختارت الباحثة الكادر السعودي الذي يعملون بمكاتب الاستقدام، والتي تم اختيارها بشكل عشوائي، وهي المكاتب الواقعة في الجهة الغربية من منطقة الرياض بين مخرجي ٢٥ و ٢٨، وهي: المنتظم الذهبي للاستقدام، مكتب سفراء للاستقدام، عالم التأشيرات للاستقدام، النجمة الماسية للاستقدام، مكتب الصويدر للاستقدام، الشركة السعودية للاستقدام.

٢٣ الاستبانة الورقية لموظفي مكاتب الاستقدام موجودة في الملاحق ص ٢٠، أما الإلكترونية للأكاديميين فموجودة على الرابط التالي:

https://docs.google.com/forms/d/e/١FAIpQLScPOOfvnoheA٦gseD٦G٦P٢٧-RMSK-QtL٠V٢٤٣S-٤OArMaTYhw/viewform?c=٠&w=١

٢٤ عملت الباحثة جولة استطلاع حول المواقع والأخبار الموجودة في الشبكة العنكبوتية: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨A%٧D٨٤%٩D٨B%٩D٨٥%٩D٨A%٧D٨٤%٩D٨A%-٩D٨A%٧D٨٤%٩D٨A%٢D٨AC%D٨٦%٩D
%٨A%٨D٨%٩A%D٨A%-٩D٨١%٩D٨%٩A-%D٨A%٧D٨٤%٩D٨B%٢D٨B%٩D٨٨%٩D٨AF%D٨%٩A%D٨A٩

أخبار ٢٤ http://akhbaar٢٤.argaam.com/article/detail/٢١٣٨٦٤

٢٥ الحسامي، الاستثمار في اللغة، ص ص٣٩ و ٤٤. ٢٦ نفسه، ص ٤١

٢٧ تم حذف بعض الإجابات لتكرارها ولتقاربها في المضمون.